

الحمل على الموضع عند ابن هشام الأنصاري

أ. عفاف بلعاش ، جامعة بسكرة

الملخص:

The phenomenon of analogy at the position is one of the phenomena that explain the rules of grammar in the followings; because the following is in accordance with the antecedent in the syntactic movements, but there are some cases, the private inhibitors that forbids the appearing of the syntactic movements on the antecedent without being affected by the following.

We have tried in this article to extract the most important cases of The analogy at the position in the books of Ibn Hisham al-Ansari.

ظاهرة الحمل على الموضع من الظواهر التي يُفسّر بها النحويّ حكما ما في باب التوابع: لأنّ التابع يوافق المتبوع في الحركة الإعرابية، ولكن هناك في بعض الحالات موانع خاصة تمنع من ظهور الحركات الإعرابية على المتبوع دون أن يتأثر التابع بها.

وقد حاولنا في هذه المقالة رصد أهم حالات الحمل على الموضع في مؤلفات ابن هشام الأنصاري.

يقتضي الحمل على اللفظ مراعاة الحركة الإعرابية الظاهرة على اللفظ، أمّا الحمل على المحل فيُراد به "الحركة الإعرابية التي يستحقّها اللفظ، أو الجملة، أو المركّب"¹.

ولقد اشترط ابن هشام كحال النّحاة مراعاة ثلاثة شروط في الحمل على المحل ألا وهي: أمن ظهوره في الفصيح، فلا يجوز قولك: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا، لأنّه لا يجوز مَرَزْتُ زَيْدًا، وأصالة الموضع: لأنّ الاسم المشتق الذي استوفى شروط العمل الأصل فيه إعماله لا إضافته، نحو: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا، بالإضافة إلى وجود المُحرز²، فالطالب لنصب عَمْرٍو هو اسم الفاعل ضَارِبُ²، ومن بين مظاهر الحمل على الموضع التي أشار إليها ابن هشام:

1- تابع خبر لَيْسَ المجرور بالباء الزائدة وتابع الفاعل المجرور بـ مِنْ الزائدة: من بين مظاهر الحمل على المحل التي أشار إليها ابن هشام العطف على محل خبر لَيْسَ، نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَائِدًا، لأنّ الأصل في خبر ليس أن يكون منصوبًا، ولكنّه جُرِّبَ بالباء الزائدة لفظًا، كما أنّه أشار إلى العطف على محلّ الفاعل نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ امْرَأَةٍ وَلَا زَيْدٌ، فـ زَيْدٌ مرفوع على محلّ الفاعل امرأة، لأنّه إذا أُسقطت مِنْ الزائدة رُفِعَ الفاعل³، مع العلم أنّ ابن هشام قد رجّح العطف على اللفظ متى أمكن لقوله: "العطف على اللفظ، وهو

الأصل نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ بِالخَفَضِ، وشرطه إمكان توجّه العامل ذلك إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ امْرَأَةٍ وَلَا زَيْدٌ إِلَّا الرُّفْعَ على الموضع، لأنَّ مِنْ الزَّائِدَةِ لا تعمل في المعارف⁴؛ حيث إنها تختصّ بالدخول على النكرات لتنقلها "من معنى الواحد إلى معنى الجنس"⁵، والنكرة هي الأولى في تحقيق ذلك المعنى؛ لكونها تدل على الشّيعاء والكثرة بخلاف المعرفة التي تدلّ على فرد بعينه.

2- العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال: قال ابن هشام في جواز العطف على أسماء الحروف المشبهة بالأفعال: "يُعطف على أسماء هذه الحروف بالتصّب قبل مجيء الخبر وبعده، (...) ويُعطف بالرفع بشرطين استكمال الخبر، وكون العامل أَنْ أو إِنَّ أو لَكِنَّ"⁶، وقال أيضاً: "إذا استكملت أَنْ وَإِنَّ وَلَكِنَّ أسماءهنّ وأخبارهنّ، ثمّ جيء باسم هو في المعنى معطوف على أسمائهنّ، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا، جاز رفعه [على] أنّه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وإنّما يجوز ذلك أو يحسن، إنّ كان بينهما فصل [فاصل]⁷، ويواصل ابن هشام كلامه بقوله: "وأجاز قوم وجهاً ثالثاً، وهو أنّ يكون معطوفاً على محلّ اسم أَنْ قبل دخولها. والمحقّقون على منع ذلك، لأنّ شرط العطف على المحل وجود الطّالب لذلك المحلّ، كما في قولك: زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا. ألا ترى أنّ الطّالب للناصب موجود، وهو لَيْسَ، وأمّا هنا فالطالب للرفع الابتداء وقد زال بوجود العامل اللفظي، فلم يجز اعتباره بعد زواله لعدم وجود المُجَوِّز له. والمُجَوِّزون لذلك يحتجّون بأنّ معنى الابتداء باقٍ مكانه لم يزل، ولهذا لا يُجَوِّزونه مع لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ، لتغييرهن معنى الابتداءية"⁸.

فابن هشام من خلال هذا المقتطف رافض للوجه الثالث لأنّ العطف بالرفع الذي أشار إليه "ليس من عطف المفردات كما ظنّ بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يُستعمل إلّا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها"⁹، حيث إنّهُ لا يجوز العطف على محلّ اسم إنّ بعد تمام الخبر بخلاف لا النافية للجنس التي يجوز العطف على محلّها مع اسمها؛ لأنّ إنّ أقوى عملاً من لا، لذلك نسخت عمل الابتداء لفظاً ومحلاً¹⁰، إلّا أنّ هشام في كتابه شرح جمل الزجاجي خالف هذا الرأي الذي صرّح به، وبدا مؤيداً لكلام الزجاجي لقوله في إنّ: "لأنّ موضعها موضع رفع بالابتداء، فعُطِفَ عَمْرُو على موضعها، والعطف على الموضع جائز"¹¹، ولعلّ الذي يُثبت صحة هذا التوجّه هو أنّ الأداة إنّ "داخلة على المبتدأ والخبر، ولم تُغَيَّر من المعنى شيئاً"¹²، خاصة أنّه يجوز حذف خبرها هنا من الجملة المعطوفة اكتفاء بخبر الجملة المعطوف عليها دون أنّ يختل المعنى، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إنّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو اكتفاء بخبر إنّ، لما كان إنّ زَيْدًا قَائِمٌ في معنى قَائِمٌ؛ ولهذا لم يَجُزْ لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو"¹³.

وقد أشار ابن هشام إلى اشتراط كون العامل أَنْ أو إِنَّ أو لَكِنَّ في الوجهين الثاني والثالث لكون هذه الأدوات لا تُغَيَّر معنى الجملة التي تدخل عليها، بخلاف الأدوات لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ¹⁴، لأنّ أَنْ وَإِنَّ تُفِيدان توكيد نسبة الخبر للاسم وإزالة الشكّ، أمّا لَكِنَّ فقد تُفيد التوكيد كحال الأداة السابقتين، نحو: لَوْ أَنَّنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ، وقد تُفيد الاستدراك، والاستدراك لا يُغَيَّر معنى الجملة¹⁵؛ لأنّه "في الحقيقة

معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق، نفيًا كان، أو إثباتًا، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بـ لَكِنَّ، فقولك: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ، حفظت فيه عدم القيام عما تُوهِم من دخول عمرو فيه، وكذا في: قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ¹⁶، لذلك كان "الخبر الموجود صالحًا للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لخبر المبتدأ المجرد، فلا يُغني أحدهما عن الآخر"¹⁷.

ويجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أن الكوفيين قد أجازوا العطف على موضع اسم إن قبل تمام الخبر على أساس أن إن لا يعمل في الخبر، لذلك فإن العامل في الخبر واحد، وهو عامل الابتداء فقط، وقد ذهب الكسائي إلى جواز ذلك مطلقًا سواء كانت إن عاملة في الخبر أو لا، نحو: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ، أما الفراء فقد أجاز ذلك في حالة واحدة، وهي إذا كان اسم إن ضميرًا أو اسمًا مهيأ لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، نحو: إِنَّكَ وَبَكْرٌ مُنْطَلِقَانِ، في حين أن البصريين منعوا ذلك مطلقًا لثلاث توارد عاملان على معمول واحد¹⁸، ولكن ما ذهب إليه الكسائي والفراء ممتنع، فالذي منع من المسألة الأولى، أن شرط ما يعمل في الاسم أن يعمل في الخبر، فإذا قلنا: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فزيد نُصِبَ بـ أَنَّ وقائم رُفِعَ بـ أَنَّ. وإذا قلنا: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ، وجب أن يُرْفَعَ عَمْرُو بالابتداء، لأنه عطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر عمرو الابتداء، وفي خبر زَيْدٍ إنَّ، وقد اجتمعا في لفظة واحدة، وهو قوله: قَائِمَانِ، فكان يُؤدِّي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وهذا فساد¹⁹.

أما المسألة الثانية فهي ممتنعة لـ "أمرين: أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر إن، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وعليهما خرج قولهم: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ"²⁰.

ومن جهة أخرى فقد اشترط ابن هشام في الاسم المعطوف في حال عده معطوفاً على الضمير المستكن في خبر الناسخ الفصل بينهما؛ لأن العطف المباشر على الضمير الموجود في خبر الناسخ يقتضي استحضر ضمير منفصل لتوكيده، لذلك فإنه يُستحسن عدّ العطف عطف جُمْلٍ في حال عدم إظهار الضمير، وفي حال إظهاره فإن المعطوف سيكون معطوفاً على الضمير المستكن في خبر الناسخ، وبالتالي فإنه لن يحتاج إلى تقدير خبر يُتَمَم معناه²¹.

وإذا عُطِفَ على اسم الناسخ بالرفع قبل تمام الخبر فإنه يجوز عدّ الخبر خبرًا للناسخ أو خبرًا للمعطوف؛ لأن جواز هذين الاعتبارين من قبيل تقدير تمام الجملة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة/69] بقوله: "وأجيب عن الآية بأمرين، أحدهما أن خبر إنَّ محذوف أي مَأْجُورُونَ أو آمِنُونَ أو قَرِحُونَ، والصَّابِقُونَ مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله²²:

خَلِيلِي هَلْ طَبُّ؛ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَفْنَانِ؟

ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس، والثاني أن الخبر المذكور لـ، وخبر (الصَّابِتُونَ) محذوف، أي كذلك، ويشهد قوله²³: فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ. إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدِّمَ، نحو لَقَائِمٌ زَيْدٌ ويُضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها²⁴، وقد يرد على هذا "بأنَّ المُقَدِّمَ في نية التأخير، وإنما قُدِّمَ للتسوية بينهما للتجسُّر على الاغتراب (...) إذ لو قالوا: إِنِّي لَغَرِيبٌ وَقَيَّارٌ لَتَوْهَمَ أَنَّ له مزية على قَيَّارٍ في التأثر بالغربة"²⁵، إلا أنَّ الرضي ارتأى إعراباً آخر: إذا قُدِّرَ الخبر خيراً للناسخِ يُجَنَّبُ تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، والذي يتمثل في أنَّ الواو ها هنا ليست للعطف وإنما هي اعتراضية، والاسم الذي يأتي بعدها مبتدأ محذوف الخبر، حيث إنَّ هذه الجملة قد اعترضت بين اسم إنَّ وخبرها²⁶.

3- نعت اسم لا النافية للجنس: رأى ابن هشام أنَّ لنعت اسم لا النافية للجنس ثلاث حالات النصب على محل اسم لا والرفع على محل لا مع اسمها والبناء على الفتح بشرط أن يكون متصلاً بموصوفه على أساس أنَّهما مركبتان تركيب خمسة عشر²⁷، والحالة الأخيرة ضعفها ابن هشام الأنصاري لبعدها عن القياس: لأنَّ العرب لا تُركَّب ثلاثة أسماء على فتح الأجزاء وتجعلها اسماً واحداً ووجه جوازه عند النحاة أنهم قدَّروا تركيب الموصوف والصفة أولاً فأصبحت كالاسم الواحد ثم أدخلوا عليهما لا²⁸، وقد بزرؤوا ذلك بأنَّ "الصفة قد تكون مع الموصوف كالمشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك: أُنْهِيَ الرَّجُلُ. ثمَّ هما في المعنى كشيء واحد، فجاز أن يُبنى كل واحد منهما مع صاحبه"²⁹، أما امتناع بناء لا مع المتضايين فقد عللوا ذلك بأنَّ معنى المضاف ليس بمعنى المضاف إليه، لذلك لم يجز تركيبهما، لأنَّه يؤدي إلى جعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا يجوز³⁰.

ولكن ابن هشام من خلال كلامه لم يقتنع بما علَّله الأسبقون، لأنَّ تركيب الصفة مع الموصوف لا يُخَلِّص من جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة³¹، خاصة وأنَّ المتضايين لم يُركَّبوا على الرغم من أنَّهما بمنزلة اسم واحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، بخلاف الصفة التي يمكن الاستغناء عنها في أغلب الحالات³².

4- العطف على ما يسد مسدَّ مفعولي أفعال اليقين: تتميز أفعال القلوب بإمكانية تعليق عملها لفظاً لا محلاً إذا وليتها أداة لها الحق في الصدارة، ومعنى ذلك "منع النَّاسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، دون منعه من العمل في المحلّ. فهو في الظاهر ليس عاملاً النَّصب، ولكنَّه في التقدير عامل"³³، لذلك فإنَّ الجملة بعد الفعل المُعلَّق في محلّ نصب، وقد قال المرادي في تعليق فعل اليقين بأداة الاستفهام: "فإنَّ قُلْتُ: ما معنى تعلّق العلم بالاستفهام في نحو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ قلتُ: هذا كلام صُورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنَّه مستحيل الاستفهام عمّا أخبر أنَّه يعلمه، وإنما المعنى عَلِمْتُ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ مِنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ"³⁴.

والذي يؤكد أن عملها يُعلّق ولا يُلغى العطف على محل الجملة التي سدّت مسدّ المفعولين، حيث يقول ابن هشام في ذلك: "والدليل على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كُتِبَ³⁵:"

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ.

فعطف مُوجِعَاتِ بالنصب على محلّ قوله: مَا الْبُكَى الذي عُلقَ عن العمل فيه قوله: أَذْرِي³⁶، إلا أنه يجوز عدّ مَا زائدة وإعراب الْبُكَى مفعولاً لـ أَذْرِي³⁷.

5- العطف على محلّ مجرور حرف الجرّ: تُعدّ رَبٌّ من بين حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة التي تُحدث تغييراً في المعنى دون أن تكون بحاجة إلى مُتعلّق تتعلّق به، وقد قال ابن هشام عنها "بأنّها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحلّ مجرورها في نحو: رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ عِنْدِي رفع على الابتدائية، وفي نحو: رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ نصب على المفعولية، وفي نحو: رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ رفع أو نصب، كما في قولك: هَذَا لَقِيْتُهُ ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجر نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَعَمَرًا إِلَّا قَلِيلاً"³⁸، والذي يؤكد ذلك الفرق أن مجرور ربّ إذا كان محله النصب فإنّ عامله لا يتعدى إليه بواسطة وسيط لذلك كان عمل ربّ لفظاً لا محلاً³⁹، بخلاف حروف الجرّ الأصلية التي تحتاجها الأفعال اللازمة للتعدي لذلك فإنّها تعمل لفظاً ومحلاً.

أمّا قول ابن هشام: "لم يجر نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَعَمَرًا إِلَّا قَلِيلاً" فإنّما يجوز إن وُجد فعل متعديّ يوافق الفعل اللازم المذكور في المعنى، وبناء على هذا الأساس فإنّ الفعل مرّ بمعنى أتى، وأتى فعل متعديّ يتعدى بدون وسيط، لذلك فإنّ زَيْدًا منصوب محلاً، وَعَمَرُوْهُ معطوف على محلّ زَيْدٍ: لأنّ حرف الجرّ لا يجوز إضماره⁴⁰، ولكن يبدو أنّ النّحاة غير متفقين في ذلك، والدليل على ذلك ما صرح به الرّجّاج في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة/ 6]، حيث يقول في قراءة (وَأَرْجُلُكُمْ) بالنّصب: "فَمَنْ قرأ بالنّصب فالمعنى: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ على التقديم والتأخير"⁴¹. فالرّجّاج يرى أنّ أرجلكم معطوفة على أيديكم، وإنّما اعترض بينهما بجملة ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾، ولعلّ المعنى المراد الذي يرمي إليه هو أنّ ذلك الاعتراض بين المتعاطفين للتنبيه على ترتيب فرائض الوضوء⁴²، لذلك فإنّ الذي صرح به الرّجّاج دليل على عدم اقتناعه بما أسلفنا ذكره على الرّغم من "أنّ الغسل والمسح متقاربان من حيث إنّ كلّ واحد منهما إمساس بالعضو"⁴³.

أمّا ابن هشام فقد رجّح عطف الأرجل على الرؤوس: لأنّه على حدّ قوله: "لا نُسَلِّم أنّها عطف على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجرور، كما قال⁴⁴: يَسْلُكُنَّ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا"⁴⁵.

فالتقدير في هذا الشاهد: وَيَأْتِيَنَّ غَوْرًا، وفي هذه الحالة تدخل الأرجل في حكم المسح، لأنّ "الغسل المطلوب في الأرجل غسل خفيف يُقارب المسح وحسّن إدراجه معه تحت صيغة واحدة"⁴⁶، إلا أنّ أصحاب الشافعي قد رأوا أنّ الباء في هذه الآية لإفادة معنى التّبعيض أي مسح بعض الرأس لا كلّهُ⁴⁷، إلا أنّ ابن جني قد ردّ عليهم بقوله: "فأما ما يحكيه أصحاب الشّافعي رحمه الله عنه من أنّ الباء للتبعيض فشيء لا

يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثَبَتٌ⁴⁸، لذلك فإنَّ الأخذ بكلام ابن جني معناه عدَّ الباء زائدة خاصة أنَّ الفعل مَسَحَ من الأفعال التي تتعدَّى كثيراً إلى المفعول بدون حرف الجرِّ، والأفعال إذا كانت تتعدَّى بنفسها في أغلب الأحوال وتتعدَّى بحرف الجر قليلاً فإنَّ حرف الجر الذي تتعدَّى به حرف زائد والاسم المجرور في محل نصب مفعول به⁴⁹.

6- العطف على ضمير الجرِّ المتصل بـلَوْلَا: اختلف النِّحَاة في تحديد طبيعة لَوْلَا إذا اتَّصلت بضمير النِّصَب والجرِّ؛ فذهب الكوفيون إلى أنَّها حرف جرٍّ يُجَرُّ لفظاً لا محلاً، لذلك فإنَّ الضمير المتصل بها في محل رفع؛ لكون الاسم الظاهر بعد لولا يُرفع بالابتداء، وعلى هذا لا ينبغي أن تتغير وظيفته الإعرابية، أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ الضمير المتصل بـلَوْلَا في محل جرٍّ لأنَّ الضمائر الباء والكاف والهاء لا تكون في محل رفع مطلقاً⁵⁰، في حين أنَّ المبرِّد أنكر اتِّصال لَوْلَا بالضمائر المتصلة، حيث يقول في كتابه الكامل: "أمَّا قوله: لَوْلَاكَ فإنَّ سببويه يزعم أنَّ لَوْلَا تخفُّض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، (...) والذي أقوله: أنَّ [إن] هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلَّا: لَوْلَا أَنْتَ، قال الله عزَّ وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا/ 31] ومن خالفنا فهو لا بدَّ يزعم أنَّ الذي قلناه أجود، ويَدَّعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعد"⁵¹.

وقد ردَّ ابن هشام على رأي المبرِّد بقوله: "ولَوْلَا لا يُجرُّ بها إلَّا الضمير في قولهم: لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ، ولَوْلَاهُ، وهو نادر، قال الشاعر⁵²: أُوْمِتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أُخْجَجْ. وأنكر المبرِّد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجة لسببويه عليه والأكثر في العربية لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ، ولَوْلَا هُوَ"⁵³.

فالبيت الذي احتجَّ به ابن هشام خير دليل على صحَّة اتِّصال ضمائر النِّصَب والجرِّ المتصلة بـلَوْلَا على الرِّغم من أنَّه لم يثبت في القرآن الكريم اتِّصال الضمير بـلَوْلَا، وعلى الرِّغم من كثرة مجيئه منفصلاً، لكن هذا لا ينفي ثبوت هذه الظاهرة في كلام العرب، والذي يُؤكِّد ذلك نظير هذه الظاهرة ما التميمية، فإهمال عمل ما لم يثبت في القرآن الكريم ولكنها لغة فصيحة يُعتدُّ بها⁵⁴.

أمَّا الاسم المعطوف على الضمير المتصل بـلَوْلَا فقد قال فيه ابن هشام: "ومن الوهم (...) قول بعضهم في لَوْلَايَ ومُوسَى: إنَّ موسى يحتمل الجرِّ، وهذا خطأ؛ لأنَّه لا يُعطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجارِّ، ولأنَّ لَوْلَا لا تجرُّ الظاهر؛ فلو أُعيدت لم تعمل الجرِّ، فكيف ولم تُعد؛ (...)، وقولي: مجرور لأنَّه يصحُّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأنَّ لَوْلَا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية؛ فكذا ما أشبه الزائد"⁵⁵.

فابن هشام في هذا المقام يرفض كون محلَّ الاسم المعطوف على الضمير المتصل بـلَوْلَا جرّاً، وقد علَّل ذلك بثلاث علل: فالعلتان الأولى والثالثة علتنا حمل، حيث إنَّ لحرف الجرِّ الشبيه بالزائد منزلة تتوسَّط بين منزلي حروف الجرِّ الأصلية وحروف الجرِّ الزائدة، فهو لا يتعلَّق كحال حروف الجرِّ الزائدة، وله معنى خاص كحال حروف الجرِّ الأصلية، لذلك حمل ابن هشام لَوْلَا على حروف الجرِّ الزائدة في جرِّ

الاسم المتصل بها لفظاً لا محلاً دون أن تؤثر في المعطوف على مجرورها، ومن جهة أخرى فقد قام بحمل لولا على حروف الجر الأصلية في إعادة ذكرها في الاسم المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً، مع العلم أن النحاة قد اختلفوا في جواز العطف على الضمير المتصل بحرف الجر دون إعادة الجار؛ فهناك من رأى أن ذلك ممتنع، وهناك من رأى أن ذلك جائز، أما ابن هشام فقد وافق الفريق الثاني في الحقيقة لقوله في باب العطف في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت/ 11] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة/ 133] وليس بلازم وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء/ 1]⁵⁶.

وإذا كان النحاة مختلفين في جواز إسقاط حرف الجر الأصلي من المعطوف على ضمير الجر المتصل، فكيف يمكن التساهل مع حروف الجر الشبيهة بالزائدة التي تُعدُّ أقل شأناً منها فيُعطف على الضمير المتصل بها دون إعادة الجار؟

أما العلة الثانية التي علل بها ابن هشام فهي علة اختصاص وهي الأرجح؛ لكون لولا لا تختص بجر الاسم الظاهر كما أشرنا سابقاً.

7- تابع مجرور المصدر: جوز ابن هشام حمل تابع مجرور المصدر على المحل بقوله: "وتابع المجرور يُجر على اللفظ، أو يُحمل على المحل"⁵⁷، وإن كان سيبويه* وأغلب البصريين لا يجيزون ذلك، أما الكوفيون وجماعة من البصريين فذهبوا إلى جواز ذلك في كل التوابع، حيث اشترط الكوفيون في الإتيان على محل المعمول إذا كان مفعولاً في المعنى ذكر الفاعل⁵⁸، نحو: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ زَيْدٌ، مع العلم أنهم يُفضلون الحمل على اللفظ♦♦ إذا لم يوجد فاصل بين التابع والمتبوع، وإن وُجد الفاصل فالحمل على اللفظ والحمل على المحل كلاهما سيان⁵⁸، أما الجرمي فقد أجاز الحمل على المحل في جميع التوابع باستثناء الوصف؛ "لأن الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد"⁵⁹.

وقد ردّ على الجرمي بأن: "هذه العلة موجودة في التأكيد، وعطف البيان أيضاً، بخلاف البديل، فإنه جملة أخرى، والعامل فيه غير العامل في الأول (...)، وكذا في عطف النسق"⁶⁰.

ولكن الأرجح جواز العطف في جميع التوابع، لما ورد في كلام العرب⁶¹، وهذا الذي أيده ابن هشام الأنصاري من خلال استشهاده بقول الشاعر⁶²: طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمُظْلُومُ. وقول آخر⁶³: مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا.

حيث إن الشاهد في البيت الأول رفع الصفة تبعاً لمحل المجرور، والشاهد في البيت الثاني نصب المعطوف تبعاً لمحل المعطوف عليه⁶⁴.

8- تابع مجرور الصفة المشبهة: أشار ابن هشام في حديثه عن الفوارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة إلى جواز إتيان معمولهما بكل التوابع لقوله: إنه "يجوز إتيان معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها

بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويُشكل عليهم الحديث⁶⁵ في صفة الدّجال "أَعُورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى"⁶⁶، حيث أُتبع معمول الصفة المشبهة المجرور في هذا الحديث بالصفة على الرغم من زعمهم "أنّه لم يُسمع من كلامهم"⁶⁷، لذلك فإنّ هذا الحديث الذي استحضره ابن هشام خير دليل على صحّة إتباع معمول الصفة المشبهة بكلّ التواضع، إلّا أنّ مانعي ذلك في الصفة حاولوا تعليل ما ذهبوا إليه "بأنّ معمولها لما كان سبباً [سببياً] أشبه الضمير لكونه راجعاً إلى متقدّم، والضمير لا يُنعت فكذا ما أشبهه"⁶⁸، وهناك من علّل ذلك بضعف عمل الصفة المشبهة، لذلك لم تتمكن من العمل في الموصوف والصفة معاً، وقد رُدّ على هذا التعليل بأنّ الصفة المشبهة لها القدرة على العمل في المؤكّد والمؤكّد معاً، فكيف لها أن تعمل في الموصوف دون الصّفة⁶⁹، وإلى جانب هذا فإنّ الحديث المذكور أنفًا يُثبت بطلان ما ذهبوا إليه.

وقد قال ابن هشام أيضاً في تابع معمول الصفة المشبهة: "ولا يجوز هو حسنُ الوجّه والبَدَنَ بجَرّ الوجه ونصب البدن، خلافاً للفراء، [الذي] أجازهُ قَوِيّ الرَّجُلِ وَالْيَدُ برفع المعطوف"⁷⁰.

حيث إنّ الأصل في تابع معمول الصفة المشبهة أن يتبع متبوعه حملاً على لفظه، في حين أنّ الفراء قد أجاز أن يُحمل على موضع متبوعه المجرور من الرفع، إلّا أنّ سيبويه صرح بأنّ ذلك لم يُسمع عن العرب⁷¹، أمّا حمل المعطوف على موضع مجرور الصفة المشبهة من النّصب فقد رفض النّحاة جواز ذلك؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تعمل النّصب في الأصل بخلاف اسم الفاعل⁷².

¹ - عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عثان، ط1، 1998، ص299.

• - "الطالب لذلك المحل". ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط.)، 1991، ج2، ص546.

² - ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص545، 546، 547.

³ - ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص545.

⁴ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص545.

⁵ - السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ج3، ص57.

⁶ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، ص[351-353].

⁷ - ابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986، ص369.

⁸ - المصدر نفسه، ص369.

⁹ - ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني ت672هـ)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيّد، محمد بدوي المختون، دار هجر، جيزة، ط1، 1990، ج2، ص48.

¹⁰ - ينظر، المصدر نفسه، ج2، ص49.

¹¹ - ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، تح: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985، ص147.

- ¹² - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق ت340هـ)، الجمل في النحو، تج: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط1، 1984، ص55.
- ¹³ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص780.
- ¹⁴ - ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص56. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص49. ينظر، المرادي (أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تج: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001، ج1، ص535. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح جمل الزجاجي، ص148.
- ¹⁵ - ينظر، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله ت381هـ)، علل النحو، تج: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ص340. ينظر، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تج: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، (د.ط)، 1982، ج1، ص451. ينظر، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص328.
- ¹⁶ - الرضي الأسترياذي (ت686هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تج: يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1996، ج2، ص1262، 1263.
- ¹⁷ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص49.
- ♦ - يرى الكوفيون "أنّ العطف إنّما هو على اسم إنّ مباشرة: باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء النّاسخ: فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل". عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط5، 1975، ج1، ص667.
- ¹⁸ - ينظر، ابن السّراج (أبو بكر محمد بن سهل ت316هـ)، الأصول في النحو، تج: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ج1، ص256، 257. ينظر، ابن الأثيري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تج: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009، ج1، ص167.
- ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص51. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تج: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ج1، ص227. ينظر، الرضي الأسترياذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص1264، 1265. ينظر، ابن هشام الأنصاري، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص372، 373. ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص546، 547. ينظر، الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تج: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، ج1، ص143، 144.
- ¹⁹ - ابن الوراق، علل النحو، ص342، 343.
- ²⁰ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص547.
- ²¹ - ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص450، 451.
- ²² - هذا البيت من الطويل، وقد أشار السيوطي إلى أنّه غير معروف القائل. انظر، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ت911هـ)، شرح شواهد المغني، تج: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، (د.ط)، 1966، ص866.
- ²³ - هذا البيت من الطويل، وهو منسوب لـ ضابن بن الحارث البرجمي، عبد الحميد محمود المعيني، شعر بني تميم في العصر الجاهلي، منشورات نادي القصيم الأدبي، بريدة، (د.ط)، 1982، ص369. وقد ورد في الأصمعيات بهذا الشكل: مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَيْمَنَةِ رَحْلُهُ فَأَيُّ وَفَيَّارٍ يَتَا لَغَرِبِ. الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُريب ت216هـ)، ديوان الأصمعيات، تج: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط2، 2005، ص202.
- ²⁴ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص547.
- ²⁵ - مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت1100هـ)، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، تج: حسين صالح الديوبس، أبو عجيلة رمضان عويلى، بشير صالح الصادق، خالد محمد غويلة، إشراف: محمد منصف القماطي، تقديم: سمير إستيتية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2011، ج3، ص615.

- ²⁶ - ينظر، الرضي الأستريادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج 2، ص 1265.
- ²⁷ - ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تج: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 235. ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تج: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009، ص 120.
- ²⁸ - ينظر، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 120.
- ²⁹ - ابن الأثيري، أسرار العربية، تج: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997، ص 137.
- ³⁰ - ينظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج 2، ص 809.
- ³¹ - ينظر، الرّماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت 384هـ)، معاني الحروف، تج: عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار الشروق، جدة، ط 2، 1981، ص 81. ينظر، ابن الأثيري، أسرار العربية، ص 137.
- ³² - ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر 180هـ)، الكتاب، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ج 2، ص 225، 226. ينظر، ابن الأثيري، أسرار العربية، ص 135.
- ³³ - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 4، 1973، ج 2، ص 27.
- ³⁴ - المرادي (أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ت 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 563.
- ³⁵ - هذا الشاهد من الرجز. كثير عزة، الديوان، تج: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، 1971، ص 95.
- ³⁶ - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص [247-249].
- ³⁷ - ينظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 2، ص 481. ينظر، البغدادي (عبد القادر بن عمر ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تج: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1997، ج 9، ص 144.
- ³⁸ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 156.
- ³⁹ - ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تج: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998، ج 2، ص 352.
- ⁴⁰ - ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 94.
- ⁴¹ - الرّجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّري 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تج: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1988، ج 2، ص 152.
- ⁴² - ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 3، ص 115.
- ⁴³ - الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت 538هـ)، الكشف عن حقائق التّزئيل وعيون الأفاويل في وجوه التّأويل، دار المعرفة، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج 1، ص 597.
- ⁴⁴ - هذا الشاهد من الرجز. رؤبة بن العجاج، الديوان، تج: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت)، ص 192.
- ⁴⁵ - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 349.
- ⁴⁶ - الزمخشري، الكشف عن حقائق التّزئيل وعيون الأفاويل في وجوه التّأويل، ج 1، ص 597.
- ⁴⁷ - ينظر، شمس الدين الأصفهاني (ت 749هـ)، بيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب، تج: محمد مظہرقا، دار المدني، جدّة، ط 1، 1986، ج 2، ص 365، 366.
- ⁴⁸ - ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 392هـ)، سر صناعة الإعراب، تج: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993، ج 1، ص 123.
- ⁴⁹ - ينظر، الرضي الأستريادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج 2، ص 968.
- ⁵⁰ - ينظر، ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين التّحويين البصريين والكوفيّين، ج 2، ص 212.

- ⁵¹ - المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد 285هـ)، الكامل، تج: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997، ج3، ص1277، 1278.
- ⁵² - هذا الشاهد من السريع. عمر بن أبي ربيعة، الديوان، تج: بشير يموت، المكتبة الوطنية، بيروت، ط1، 1934، ص66.
- ⁵³ - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص353، 354.
- ⁵⁴ - ينظر، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص217.
- ⁵⁵ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص664.
- ⁵⁶ - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص392.
- ⁵⁷ - المصدر نفسه ج3، ص214.
- * - قيل: "الظاهر من كلام سيويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصيغة المشبهة وبالمصدر: فإن جاء ما يؤهم على المحل، أضمرنا له ناصبًا، أو رافعا، إما فعلا، أو منوئا من جنس ذلك المضاف". الرضي الأستريادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص719.
- ** - لأنه إذا لم يُذكر الفاعل فإنَّ التابع يجوز فيه الجر حملا على لفظ المجرور، ويجوز فيه التَّصَبُّب حملا على محل المجرور إذا كان مفعولا، ويجوز فيه الرفع حملا على محل المجرور إذا كان نائب فاعل. ينظر، الرضي الأستريادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص715. ينظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص121. ينظر، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص457، 458. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص337.
- ♦♦ - "لقصد المشكلة في ظاهر الإعراب". الرضي الأستريادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص719.
- ⁵⁸ - ينظر، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تج: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج5، ص2262.
- ⁵⁹ - الرضي الأستريادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص719.
- ⁶⁰ - المصدر نفسه، ج2، ص719.
- ⁶¹ - ينظر، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3، ص848. ينظر، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص338.
- ⁶² - هذا الشاهد من الكامل لبيد بن ربيعة، وصدره: حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَا ح وَهَاجَهُ لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص155.
- ⁶³ - قيل إنَّ هذا البيت منسوب لـ روبة بن العجاج، وقيل لـ زيادة العنبري، وهو من الرجز. انظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص869.
- وقد ورد في ديوان روبة بن العجاج بهذا الشكل: قَدْ كُنْتُ ذَائِئْتُ هِجَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْنَانَا. روبة بن العجاج، الديوان، ص189.
- ⁶⁴ - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص214، 215.
- ⁶⁵ - ورد في صحيح البخاري بهذا الشكل: "أَعُورُ عَيْنِ الْيُمْنَى، لَكَ أَهْأَا عَيْنُهُ طَافِيَةً". البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل 256هـ)، صحيح البخاري، تج: محمد علي القطب، هشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 2005، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم الحديث: 7123، ص1266. وقد ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بهذا الشكل: أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ لَكَ أَحْسَنَ مَا أَتَتْ رَأَى مِنْ أَدَمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنَ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّيْمِ، قَدْ رَجَلَهَا فِيَّ تَقَطَّرُ مَاءٌ، مُتَكَبِّئًا عَلَى رِجْلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رِجْلَيْنِ، يَطُوفُ بِالنَّيِّبِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ. ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ، قَطَطٍ، أَعُورُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَهْأَا عَيْنُهُ

- طَافِيَّةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ". مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، صحيح مسلم، تح: أحمد زهوه، أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال، رقم الحديث: 425، ص91.
- ⁶⁶ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531.
- ⁶⁷ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص68.
- ⁶⁸ - مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ج3، ص577.
- ⁶⁹ - ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص68.
- ⁷⁰ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص531.
- ⁷¹ - ينظر، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج5، ص2354. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص67، 68.
- ⁷² - ينظر، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج5، ص2354، 2355. ينظر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص68.